تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي – التكوين، البحث العلمي، الإعلام والهياكل –

أ. شهرزاد دهيمي
قسم علم النفس
جامعة المسيلة
الجزائر

ملخص

تناول البحث الحالي تقييم الفاعلين في النظام الجامعي لبعض جوانب منظومة التعليم العالي – التكوين، البحث العلمي، الإعلام، الهياكل – دراسة ميدانية بجامعة المسيلة، بينت نتائج الدراسة بصفة عامة أن الجامعة الجزائرية – جامعة المسيلة نموذجا – تعاني نقائص وضعفا على مستويات عدّة نحو: التكوين والبحث العلمي والإعلام الجامعي، وحتى على مستوى الهياكل وأدائها، وقد تم في الأخير وضع مجموعة من الاقتراحات تتعلق بتحسين عملية التكوين، وكذا البحث العلمي، والإعلام بالجامعة، وأداء الهياكل بها.

مقدمة

إن ما نعيشه اليوم في مجتمعنا وفي جميع المجالات، ما هو إلا نتاج المفاهيم والتكنولوجيات الحديثة، التي تتطور في كل لحظة نتيجة التغيرات في كافة المستويات والميادين، فالجامعات تواجه تحديات تربوية عديدة تعوق انطلاقها نحو أفق من التحرر العلمي والمعرفي، وتلك التحديات متداخلة ومتشابكة، منها ما يتصل بالأهداف والسياسات،ومنها ما يتصل بالتمويل والإمكانات، ومنها ما يتصل بالبرامج الدراسية وطرائق التدريس وتقنياته، وتتطلب تلك التحديات جهودا عديدة، ليس على الصعيد التربوي فحسب وإنما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ويأتي في مقدمة تلك التحديات المفارقة بين التكاليف المتزايدة، والموارد المالية المتاحة من جهة، وبين المدخلات الكبيرة والمخرجات المحدودة من ناحية أخرى، وهذا ما يعبر عنه بالإهدار المادي والبشري، ممّا يستدعي الحد من

Résumé

L’université algérienne souffre de nombreuses défaillances, au niveau de ces quatre piliers : la formation, la recherche scientifique, l’information et des infrastructures. A partir d’un essai d’évaluation du système universitaire, la présente étude tente de fournir des propositions pour une meilleure performance.

هذا الهدر واستثمار الموارد المتاحة لديها بالشكل الأمثل، وبالتالي تجد الجامعات نفسها بحاجة إلى التركيز على قياس أدائها في جوانب عديدة لتحكم على العائدات ومستواها، لتطوير ذاتها والمجتمع الذي تنتمي إليه.

فقد اتضح جليا اليوم أن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها العالم، هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتطورة، وأن المستقبل ملك الدول التي تعطي اهتماما للتعليم العالي، وتستعمل البحث العلمي المنهجي والمنظم وكذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها، على غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات الناتجة عن ظاهرة العولمة، لذلك يتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بمدى فعالية وكفاءة المؤسسات تأدية وظائفها، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها مهما كانت طبيعة تلك المؤسسات (خدماتية، صناعية، ...)، وتعد مؤسسات التعليم العالي من بين أهم المؤسسات في المجتمع التي يقع على عاتقها تحقيق أهداف الأنظمة التربوية، حيث تتزايد هذه الأهمية خاصة في ظل الظروف الراهنة، التي تتميز بتغيرات العصر السريعة، وأهمية التطوير والمسايرة المستمرة على مستوى كل جوانب النظام التعليمي، ومنها إداراته وهياكله والإعلام بمؤسساته، جنبا إلى جنب مع التكوين والبحث العلمي.

فالتكوين والبحث العلمي والتطور ضرورة ملحة، وممر حتمي لأية دولة نامية كانت أم متقدمة تريد فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو المحافظة على مستوى تطورها، والدول العربية مطالبة اليوم بإدراج هذه الثلاثية ضمن استراتيجياتها التنموية، التي يجب أن تتركز على العلم والتكنولوجيا، وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيساعدها على تحقيق الأهداف الرامية من جهة إلى ترقيتها إلى مصاف الدول المصنعة عن طريق إيصال منتوجاتها إلى الأسواق العالمية، ولبلوغ تلك الأهداف يتعين على الدول العربية رسم سياسات وطنية جديدة للتكوين العالي وللبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

لقد أصبحت الجامعة إحدى المؤشرات الأساسية الفاعلة التي يقاس من خلالها نمو وتطور المجتمعات، ففي أوربا مثلا لم تعد الحكومات تعترف فقط بأن الجامعات قادرة على مساعدة الدولة في المجالات الحاسمة ضمن التنافس الدولي، بل قامت باتخاذ خطوات مؤثرة لتضمن أن الجامعات موجهة بشكل أفضل لفعل ذلك، فإذا كان الاهتمام بالجامعات اليوم أمر لا جدال فيه في المجتمعات المتقدمة، فإن هذه المسألة بالنسبة للكثير من الدول التي لم تحتل بعد المكانة التي تستحقها ضمن استراتجياتها أمر أكثر لزوما وإلحاحا.

الإشكالية:

إن للتعليم بمختلف أشكاله ومستوياته غاية عبر العصور بتباين الحضارات التي عمرت خلالها، لذلك نجد المجتمعات أنشأت مؤسسات تتولى هذه المهمة الهامة والنبيلة، وذلك من منطلق أن التعليم هو أساس تقدم الأمم ومعيار تفوقها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم تعد هناك ضرورة إلى تأكيد أن تنمية العنصر البشري هو نتاج التربية والتعليم في أي مجتمع من المجتمعات، فعن طريق التعليم يكتسب الفرد المعرفة والقيم والاتجاهات التي تنمي شخصيته من جميع الجوانب وتجعله قادرا على التكيف والتفاعل الإيجابي مع البيئة التي يعيش فيها، من أجل ذلك بنت المجتمعات آمالا كبيرة على النظم التعليمية، لتحقيق أكبر مردود كما وكيفا في وقت قياسي وبأقل التكاليف الممكنة.

فالحياة الاجتماعية المعاصرة تشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة، زادت من تعقيدها وديناميكيتها، وأصبحت المجتمعات تعتمد بوصفها أساسا لاستمراريتها على العلم والتكنولوجيا المتطورة، وتقوم على مبدأ التخصص العلمي وتقسيم العمل، كل ذلك أدى إلى إبراز علاقة التعليم ودوره في رقي المجتمع ورفاهيته حيث: "يرتكز الصراع الحضاري اليوم بين الأمم على سلاح العلم والمعرفة، والأمة التي تفوقت في مجالات العلم المتعددة وميادين المعرفة المتنوعة هي صانعة القرار، وقيمها الثقافية تزدهر ومنهجها الحياتي يتوسع وينتشر، أما الأمم التي قللت من شأن الجهود العلمية والمؤسسات المرتبطة بها فإنها تتقهقر وتموت قيمها الثقافية والاجتماعية وتصبح مجرد مستهلك للأفكار والأشياء وأنماط الحياة من دون أن تسهم في إنتاجها"[(1)].

إن الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في تنمية المجتمع وخدمته، كان ولا يزال محل بحث ودراسة من طرف المختصين في علم الاجتماع والتربية والنفس، حيث حاول (إميل دوركايم) و(هوبرت سبنسر) دراسة دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية ومدى تأثيرها في تطوير وتنمية المجتمع الصناعي، مبرزين بذلك الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في عمليات تطوير المجتمع الحديث، باعتباره من أهم النظم التي تسهم في تطوير التنظيم الاجتماعي وتحديث مؤسساته الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وقد عالج (ماكس فيبر) دور ورسالة الجامعة في تنمية المجتمع الألماني بصفة خاصة، والمجتمع الغربي بصفة عامة، وبالانتقال إلى علم الاجتماع الأمريكي وجهود علمائه خاصة (تالكوت بارسونز) الذي يعدّ الجامعة التنظيم الرئيس أو الأم في المجتمع، كما تناول قضايا التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع الأمريكي من خلال إبراز العلاقة التبادلية بين التعليم الجامعي والتنمية، وإلى أي حد يمكن أن تسهم الأدوار الوظيفية للجامعة في تحديث المجتمع وتقدمه[(2)].

ونظرا لأهمية هذه النظم التعليمية، أصبح من الضروري التعرف على حالة المهمة المسندة إليها (التعليم، التكوين، الإعداد، ...)، فالإلمام بوضعية التعليم حاليا في

مجتمعنا أصبح ضرورة ملحة، تقتضيها التحديات والرهانات التي يجابهها التعليم عموما والتعليم العالي بصفة خاصة، بوصفه المرحلة التي تتبلور فيها شخصية الفرد المهنية أو البحثية ويكتمل استعدادها لأحد الاختيارين، فالتعليم العالي يكتسي أهمية بالغة في كافة المجتمعات لأنه يمد كل مؤسسات هذه الأخيرة بما تحتاجه من إطارات، عمال، موظفين، مسؤولين في كل التخصصات والمجالات، يحملون على عاتقهم مهمة تنمية مجتمعهم، والنهوض به فإلقاء الضوء على عملية تحويل هذه المدخلات داخل مؤسسات التعليم العالي ضروري جدا لمعرفة مدى مطابقة مخرجات النظام مع المعايير الكمية والنوعية المتبناة من طرف سياسة كل دولة، لذلك فإن عملية تقييم النظام الجامعي عملية صعبة وهي عملية تتضمن عناصر كثيرة ومعقدة (الأستاذ، طرق التدريس، الوسائل المتوفرة، الامتحانات، مصادر المعرفة، المخابر، ... الخ).

إن مفهوم التقييم من بين المفاهيم التي شدت إليها اهتمام الطالبين والباحثين عن الاستمرارية والفعالية والنوعية في كافة الأنشطة والخدمات سواء على صعيد النشاط الفردي أو نشاط المؤسسات بمختلف أشكالها، ففي الولايات المتحدة نجد أن واحدا من كل ثلاثة نصوص تنشر فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات تتناول موضوع التقييم وأن نصف عدد النصوص التي تطرح قضية النوعية تتعلق بهذا الموضوع بالذات، وباعتبار أن التربية خدمة معقدة ذات انعكاسات مباشرة على مصير الفرد والمجتمع، وباعتبارها ميدانا يتعدد فيه الفاعلون وتعني جميع شرائح المجتمع لما تتضمنه من أنشطة معقدة نحو الإعداد القاعدي والمهني والأكاديمي، كان من الطبيعي أن يتحول التقييم التربوي البؤرة التي تشد إليها جميع التربويين المعاصرين وعلى كافة مستويات المنظومة التربوية، فيجري الحديث مثلا عن تقييم العملية والناتج التعليمي على مستوى المتعلمين وتقييم أداء القائمين بالتربية وتقييم المناهج التعليمية وتقييم المؤسسات التعليمية والتكوينية وتقييم أداءات المنظومة التربوية ككل[3].

فمما لاشك فيه أن التقدم التكنولوجي الملحوظ يؤدي إلى التغيير في المناهج البيداغوجية وفي طبيعة المواد الدراسية، في المقابل المهن والوظائف تتجدد بطريقة سريعة وتصبح في حاجة إلى أن تتكيف المعرفة الحديثة معها فيتجه التكوين النظري نحو التجربة بشرط مسايرة آخر المستجدات العلمية والمعلوماتية واستعمالها لهذا الغرض[4].

والتكوين في الجامعة الجزائرية اليوم يطرح عدة قضايا للنقاش والتحليل، أهمها قضية المناهج الدراسية، والبحث، وطرق التدريس، وأساليب التقويم والتوجيه، فإذا كانت أساليب التكوين وأدوات تقويم الأداء الجامعي وتحقيق الأهداف محور النشاط الجامعي، فإن المهمة الأولى التي ينبغي للمنظومة الجامعية مراعاتها هي إعادة الاعتبار لقيمة الشهادة وذلك من خلال خلق روابط بمختلف قطاعات النشاط الوطني وحتى الأجنبي منه، أي توظيف مخرجات التعليم العالي والعمل على تحفيزها للوصول إلى استثمارها مهما كلف ذلك من وقت وجهد، فعلى الرغم من بعض

الإصلاحات ومحاولات للتغيير بخصوص التعليم العالي في الدول العربية إجمالا، بقيت جزئية منها إلى الإصلاح والتغيير الشامل، ومن الأسباب الدافعة إلى العجز التعليمي بهذه الدول يلخصها محمد السيد سلطان فيما يلي[5]:

1. عدم القدرة على فهم المطالب المالية لهذا التعليم، واعتبار التعليم العالي خدمة من الخدمات التي تؤدي للمواطنين حتى الآن وعدم استيعاب فكرة أن التعليم عامل من عوامل الإنتاج والاستثمار الاقتصادي ذو مردود يفوق مردود أي مورد طبيعي مهما كانت عائداته.

2. عدم استيعاب المنهج العلمي للتخطيط التربوي وربطه بمنهج التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وبحاجاته.

3.عدم القدرة على مواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم من الناحية الكمية والنوعية، وإذا ضغط المطلب الاجتماعي على التعليم يتوسع في الاتجاه الذي يضغط فيه هذا الطلب الاجتماعي دون ربط له بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان هذه المنطقة.

4. عادة ما تعجز الإمكانات المادية دون مواجهة هذا الطلب الاجتماعي على التعليم، وعادة ما يكون التوسع الذي يفرض نفسه غالبا على حساب النوع في التعليم، بل وعلى حساب ميزانية الدولة، حيث يرهقها الخريجون بأجور، وغالبا ما يكونون غير منتجين، واجتماعيا على الدولة أن تتكفل بتعيينهم دون أن يكون لأعمالهم عائد اقتصادي يتناسب مع العجز في القوى العاملة الفنية الماهرة، التي تكتشف الموارد وتبتدع وتصنع متطلبات الحضارة والعصر، فهل هذا ما يفسر التوسع الكمي في التعليم العالي في الوطن العربي في بعض القطاعات دون مراعاة لاحتياجات المجتمع العربي الحقيقية؟ ولعل هذا أيضا ما يفسر لماذا مازال الوطن العربي سوقا مستهلكة ضخمة لمنتجات الغرب، ومصدرا خصبا لتصدير الموارد الطبيعية له، وأيضا ما يفسر التخبطات في التنفيذ والعفوية في مجال السياسة التربوية لها.

إن تحديث نظام التكوين العالي، وتحديث إدارته، والنهوض بوظائفه، بما يستجيب للتطورات المستحدثة في جميع المجالات والأصعدة، لاسيما في مجال تكنولوجيا التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي، ومستوى التأطير الأكاديمي، يعدّ حجر الزاوية لذلك التنبؤ المستقبلي، ذلك أن مسألة النهوض بمنظومة التكوين العالي هي مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على كاهل الأستاذ، الذي هو بحاجة إلى كفاءة بيداغوجية تضمن نوعية وفعالية التكوين العالي، "فأستاذ الجامعة يعتبر مركز الدائرة والطاقة المحركة للجامعة بمنهجه واقتداره العلمي، إنه علم وفن وقيم وموقف وأول خيط في منظومة الأستاذ الجامعي العلم الذي يضع التخصص الدقيق في سياق العلوم والمعارف الأخرى يغذيها ويتغذى منها في تكامل معرفي متنام مجدد ونافع لمجتمعه وللإنسانية حاضرا ومستقبلا[6].

إن تعزيز العلاقة بين التكوين العالي وحاجات التنمية، في جميع جوانبها

ومستلزمات التطور في شتى الميادين، وفي إطار تطور الخبرات والتجارب في دنيا التقنيات، والنهوض بالبحث العلمي التطبيقي، يجب أن ينصب كما يرى (ليوبولد باكواي وآخرون) على تطوير أساليب التكوين للأساتذة المؤطرين، في ظل التحولات الأساسية للمنظومة التعليمية وتطور دور الأستاذ في الدول المتطورة كما تشير إلى ذلك الدراسات الاجتماعية حول المهن[7].

إن الطالب الجامعي وهو في نهاية مرحلة تكوينه، والمحيطين به في ميدان التكوين، يمكنهم أن يخبرونا عن مدى قدرة وكفاءة نظام التكوين العالي لاسيما إذا تعلق الأمر بعلاقته بالمحيط الاجتماعي والمهني، كما يمكن الاعتماد عليهم فيما يطلقونه من أحكام تقويمية، والتي سوف يكون لها أثرها الإيجابي أو السلبي وكذا التوقعات الدراسية والقيمة المعطاة للشهادة التي تمنحها مؤسسات التكوين العالي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحسن العملية التعليمية ورفع مستواها، فالاتجاه السائد في جامعات المجتمعات المتقدمة في أمريكا مثلا حيث يعدّ الطالب الجامعي أهم مخرجات العملية التعليمية والعنصر الأساس فيها ويمثل السلعة النهائية، وطالما أن العملية التعليمية بجميع جوانبها تهدف إلى خدمته والارتقاء بمستواه فلا بد أن يكون له دور فاعل في تقويمها وإبداء رأيه في مدى فعاليتها بالنسبة له باعتباره المستفيد منها[8].

فبالرغم من التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المتخصص، إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي، في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة، تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا، بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة، وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة.

وفي ظل إكراهات الوضع تؤشر العديد من الإحصاءات لوضع متخلف وبائس للبحث العلمي، فالجزائر في السنوات العشر الأخيرة لم تخصص إلا ما قدره 0.27% من ناتجها الإجمالي للبحوث العلمية بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3% في البلدان المتقدمة، وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على البحث والتطوير واحد دولار ونصف الدولار في العام، أما بالنسبة لعدد العاملين في مجالات العلم المتقدمة، فنجد أن نسبة من يعمل في التخصصات الدقيقة من العلم ضئيلة جدا.

فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية 0.5% للجزائر مقابل 36.6% للأوروبيين، كما نجد أن التقدم والتطور مرتبطان ارتباطا وثيقا بعدد العاملين في البحوث والتطوير، في حين نرى أن عدد الباحثين لكل مليون من السكان يصل إلى 3391 في الولايات المتحدة و3082 في اليابان و360 في إسبانيا و308 في اليونان، نجدهم متوسطهم لا يتعدّى 20 باحث لكل مليون بالنسبة لدول العالم الثالث[9].

إن آراء المسؤولين المباشرين على الجامعات، من مديرين ورؤساء المجالس

العلمية فيما يخص البحث العلمي تسير في الاتجاه نفسه، حيث يؤكدون على أن البحوث المسجلة على مستوى الدراسات العليا تميل إلى أن تكون ذات طبيعة أكاديمية جامعية غير مرتبطة بالمسائل المباشرة للتنمية، فالقليل منها من نوع البحث المتعلق بالتنمية لكنها لا تجد نتائجها في أغلب الأحيان الطريق إلى التطبيق، إن مثل هذه التصريحات تجعلنا نختصر البحوث التي يقوم بها الباحثون الطلبة على مستوى الماجستير والدكتوراه إلى مجرد تمارين بحثية إجبارية لابد القيام بها من أجل نيل الشهادات الجامعية العالية، وذلك لكون هذه الأعمال غير مندمجة ضمن إستراتيجية بحث جامعي وطني يسعى إلى حل مشاكل معينة تساعد على إنجاح الجهود التنموية.

لذلك من الضروري اليوم إنتاج علم قادر على تغيير أرض الواقع، غير المنعزل عن الظروف التي تحيط به، فعندما نفكر في الفجوة التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدم، وعندما ندرك أنه لا مجال لتدارك هذه الفجوة إلا بواسطة استثمار اجتماعي ضخم في ميدان التعليم العالي، يزداد في رأينا أهمية لتشخيص دقيق للتجربة السابقة، في قطاع البحث العلمي من أجل إبراز جوانب الضعف والعمل على تداركها، إن مثل هذا العمل ضروري لوضع إستراتيجية تضمن تحقيق فعالية التعليم العالي وتجعله يرتقي إلى مستوى الطموحات، ليسهل بذلك على مجتمعنا مسايرة العالم المتقدم.

لقد جاء في وثيقة إطار أولويات العمل التي أصدرها مؤتمر باريس حول التعليم العالي، التأكيد على أنه يتوجب على مؤسسات التعليم العالي بناء علاقات مع عالم العمل على أساس جديد ينطوي على إقامة شراكات فعلية مع جميع العناصر الاجتماعية المعنية به ... فقد أكدت الدراسات على أن العلاقة بين البحث العلمي والصناعة والإنتاج علاقة عضوية وضرورية وتبادلية، وأن التعاون بين المؤسسات التي تنتج البحوث وبين المؤسسات التي تنتج السلع لازم وحتمي، فلا يمكن للجامعات أن تحبس بحوثها ونتائج تجاربها داخل أسوار الجامعة، كما لا يمكن للصناعة ومؤسسات الإنتاج أن يكون لديها الأجهزة البحثية المتكاملة لأن ذلك مكلف ويؤدي في النهاية إلى تنازع الاختصاصات بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الإنتاجية، وتؤكد الاتجاهات والتجارب الحديثة أن علاقة الجامعات بقطاعات الصناعة والإنتاج ليست محصورة في مساهمة الأخيرة في عمليات التمويل، ولكن لابد أن تأخذ أبعادا أخرى كالمساهمة في تطوير البرامج الدراسية، مراقبة النوعية والتعليم التعاوني، وتحفيز التناوب بين النشاطات الأكاديمية والخبرات التعليمية داخل المصانع ومؤسسات الإنتاج وغيرها[10].

أما بخصوص العلاقة بين الدراسات العليا وحاجات التنمية في الجزائر، فقد أوضح كل من محمود بوسنة ومصطفى حداب في دراستهما "تأملات حول التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية (عرض لتجزئة الجزائر نموذجا)"، فقد أوضحا أن الدراسات العليا ظهرت نتيجة توسع نشاط التعليم الجامعي على مستوى التدرج، وتزايد عدد المؤطرين الجزائريين العائدين من الخارج والذين

تكونوا في إطار البعثات التي تمت في نهاية السبعينات ونهاية الثمانينيات، وبالإضافة إلى ذلك تزايدت حاجيات مختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي إلى تنمية طاقاته البشرية، حيث تبرز أهمية الدراسات العليا كونها تدعم البحث العلمي وتدعم المعرفة وهذا من خلال الرسائل التي يقوم بها الطلبة الباحثون من جهة ومن جهة أخرى تكوين الباحثين في مختلف الميادين[11].

إن الحديث عن التكوين والبحث العلمي، يدفعنا إلى الحديث عن ركيزة أساسية أخرى في الجامعة، والتي تشكل شقا كبيرا من سير العملية التكوينية والتسيير داخل هذه الأخيرة ألا وهي الإعلام الجامعي، حيث يسهم في بناء مجتمع أكاديمي قائم على المحبة والسلام ويحقق أهدافه في خدمة المجتمع، ويسهم في تأسيس مجال إعلامي يتميز بالاستقرار والوضوح، الذي من شأنه أن يساعد على أداء إعلامي سليم ينتهج البحث العلمي لتعزيز دوره في تكوين الطالب والأستاذ، من خلال إعلام واعي متطور يتناسب وثقافة التكنولوجيا الحديثة، وفاعل لإنجاح العملية التكوينية وتسهيل الإجراءات في كامل المجالات ومساير للمستجدات في مجال التعليم العالي.

فالإعلام الجامعي أمام تحد كبير لمتابعة هذا التطور والإفادة منه بنحو فاعل، وهذا يتطلب وقفة جادة بغية تحقيق الأداء الكفء في مجال الإعلام الجامعي، والنهوض بواقعه من خلال اختيار العناصر الجيدة والقادرة على النهوض بالمهمات المنوطة به، فضلا عن الإسهام في تحريك الطاقات وبث روح التعاون إعلاميا بين صفوف الطلبة وهيئة التدريس وتدعيم الإعلام الجامعي داخل الجامعة الواحدة وبين الجامعات داخل الوطن وخارجه[12].

إن الجامعة كأي نظام تعليمي في المجتمع تشكل فيه الهياكل سواء على المستوى الإداري أو البيداغوجي أو العلمي، في كامل إدارات الجامعة وأقسامها وكلياتها ومعاهدها طرفا مهما، وكذا الهياكل البيداغوجية بها كالمكتبة، قاعة البحث، قاعة الانترنت، والمخابر، التي تشكل مجالا جدّ حيوي للجامعة والبحث العلمي، فلا يمكن إغفال دور الهياكل كما وكيفا، من حيث أداؤها داخل الجامعة، فهي تعدّ جزءا مهمّا له دوره الفاعل ويؤثر على سير العملية التكوينية وعلى البحث العلمي، وهما غايتان رئيسيتان تسعى الجامعة إلى تحقيقها، من خلال المهام المنوطة بها مما يؤدي بها من خلالهما إلى بلوغ غاية أسمى وهي خدمة الأفراد والمجتمع.

إن النظام التعليمي المتطور في نظامه وخططه وسياسته وأدواته، يسعى إلى تمكين أغلبية أفراده من خوض معركة التغييرات والتحولات، ومواجهة التحديات العالمية المطروحة أمام الجامعة والمجتمع، ومن أجل تحقيق مفهوم المجتمع المتقدم والمتطور فقط أصبح من الضروري إرساء قواعد التعليم الجامعي المتطور والفعال وفق إستراتيجية تطوير مدروسة وفق الأهداف.

إذن فتقييم التعليم العالي بوصفه منظومة، يمكن من إلقاء نظرة شاملة على ما

يجري فيها، سواء على مستوى التكوين أو البحث أو النشاط العلمي عموما، على مستوى مؤسسات هذه الأخيرة وبذلك اتخاذ القرارات على ضوء هذا التقييم بالتعديل أو الإبقاء أو الاستبدال الجذري لهذه الوضعية، من هنا استمدت عملية التقييم أهميتها في كل المنظومات، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم تربوية وغيرها.

وقد تم اقتراح حلول فيما يخص التكوين:

- العمل الجاد من قبل الفاعلين في الجامعة وراء تحقيق أهدافها على مستوى التكوين.

- ضرورة اعتماد برامج تربصات جديدة سواء للطالب والأستاذ من حيث المدة المخصصة لها أو من حيث الكيفية والظروف التي تجرى فيها لتحسين التكوين.

- زيادة الاهتمام بالبيئة التعليمية حتى تكون ملائمة أكثر لعملية التكوين.

فيما يخص البحث العلمي:

- السعي الحثيث من قبل الفاعلين في الجامعة وراء تحقيق أهدافها على مستوى البحث العلمي.

- تقديم البحوث العلمية والتطبيقية والاستشارات العلمية المتطورة وتسهيل عملية النشر.

- زيادة الاهتمام بالبيئة التعليمية لتكون ملائمة أكثر لعملية البحث العلمي.

فيما يخص الإعلام:

- فتح المجال أمام الإعلام وإعطاء له حقه في الجامعة لأهمية دوره.

- فتح قنوات الاتصال بين الأساتذة ومرونة نقل المعلومات بين الباحثين.

- الاهتمام بالإعلام عن طريق تشكيل لجان خاصة بالتوجيه الإعلامي وخلايا الاستماع والتوعية والإرشاد.

فيما يخص الهياكل:

- تحسين أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني بما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة.

- تجهيز الهياكل بمتطلبات العمل وخاصة على مستوى المدرجات وقاعات الأعمال التطبيقية والأعمال الموجهة والمخابر في العلوم التجريبية.

- زيادة عدد الهياكل الجامعية وتحسين أدائها سواء الإداري أو البيداغوجي.

خاتمة:

تعدّ الجامعة فضاء معرفيا تطرح فيه الأفكار العلمية بمختلف اتجاهاتها

وطبيعتها، حيث تمثل المكان الذي تبرز فيه العلاقات العلمية والقدرات المعرفية التي تعكس المستوى الذي بلغته طاقاتها بما حققته من مكتسبات، فالجامعة بوصفه مؤسسة علمية تأتي في مقدمة المؤسسات التي تعنى بصناعة الأفكار التي بمقدورها غرس المفاهيم الفعالة لدى أفرادها أولا وبقية المجتمع في مرحلة أخرى من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها بهدف تحقيق التواصل الاجتماعي الذي يقضي على الحواجز الاصطناعية بينها والواقع القائم داخل المجتمع، نظرا لأن هذا الأخير بحاجة ماسة إلى هذه المؤسسة لمشاركتها معاناته بغية تغييرها وتطويرها بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الفكرية من جهة والارتياح المادي من جهة أخرى.

إن تحقيق الأهداف المسطرة للتعليم العالي يؤثر مباشرة على تحسين القطاع والارتقاء بواقعه بالتأكيد على نوعية التكوين في جوانب متعددة من النظام مثل المساهمة في صياغة المناهج الملائمة، وتقويم عملية التعلم، واستثمار نتائج البحث العلمي والدراسات، وتفعيل دور الإعلام بهذه المؤسسات، وتزويدها بالهياكل والسهر على حسن استغلالها وذلك من خلال تطوير سياسات التعليم العالي والجامعي لتراعي التنوع والتوازن في التخصصات المختلفة بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة والاستجابة للحاجات المتطورة لسوق العمل، وكذلك تعزيز مساهمة التعليم العالي والجامعي في حل مشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وربط هذه المؤسسات بالمجتمع ربطا وثيقا، وتطوير أساليب التدريس وطرائقه وإدخال أنماط التعليم والتقنيات المعاصرة، والعمل الجاد على الارتقاء بمهنة التدريس الجامعي ورفع كفاية أعضاء الهيئة التدريسية إعدادا وتدريبا، دون إقصاء النهوض بالبحث العلمي وتشجيع البحث المشترك بين الباحثين في الجامعات داخل الوطن وخارجه بمساهمة مؤسسات البحث العلمي.

لذلك لابد من إعطاء أهمية بالغة للجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي بها بمختلف أشكاله لتحقيق الانسجام بين مخرجات هذه المؤسسة من جهة ومتطلبات السوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى في ظل التحديث والتجديد للأفضل، من هذا المنطلق ينبغي أن تقوم المنظومة بإصلاح جذري وشامل للتعليم العالي وربطه باحتياجات التنمية ومستلزمات التطور في شتى المجالات مع التأكيد على الفعالية الخارجية وضمان الجودة النوعية في مدخلاته ومخرجاته وعملياته، بحيث لا تقتصر مهمة التعليم على تلبية سوق العمل الآنية والمستقبلية بل تتعدى ذلك نحو التنمية البشرية عالية المستوى في كافة الميادين.

فالجامعة الجزائرية مطالبة اليوم بإنجاز البحوث ذات القيمة العلمية والعملية بأسرع ما يمكن، مما يرجع بالفائدة على المجتمع بصفة عامة، نظرا لأن البحث العلمي يدرس المشكلات الحقيقية القائمة في المجتمع والتي تتطلب العلاج السريع وإلا فقد قيمته، فالجامعة مطالبة بإعداد أطر كفاءة وذات تأهيل جيد يمكنها المساهمة الفعالة في الإدارة والتسيير والإنتاج، من خلال البحث العلمي الذي علاوة على كونه الوسيلة

الأساسية لتطوير العلوم والمعارف إبداعا وتطبيقا، قد أصبح المؤسسة القوية التي تتصدى لمشكلات المجتمع لإيجاد حلول لها، فالبحث العلمي هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته، أو عن بيئته ومجتمعه في الماضي أو الحاضر أو في المستقبل وهو وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشاكل التي تقابله والصعاب التي تعوق حياته وهو وسيلة الإنسان لمضاعفة العائد لموارده الطبيعية ولمجهوداته المعنوية أو المادية.

إلا أن هذه الأهداف على مستوى التعليم العالي وعلى مستوى البحث العلمي لا يمكن بلوغها إلا حين يؤدي نظام التعليم العالي ومكوناته الوظائف المسندة إليه كاملة دون نقص أو خدش، وهذا يتطلب مكونات ذات جودة عالية بشرية ومادية، ووظائف لا تقل جودة وكذا هياكل في المستوى نفسه لهذه الجودة.

المراجع المعتمدة:

(1): سلمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية- الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية -، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 401.

(2): عبد الله محمد عبد الرحمان: دراسات في علم الاجتماع، ط 1، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 29-30.

(3): حبيب تلوين: التقويم التربوي: تكنولوجيا أم إيديولوجيا؟، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2003، ص ص 67-68.

(4): عبد الحميد دليمي: التعليم العالي في الجزائر وتحديات العولمة، دفاتر المخبر، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2006، ص 11.

(5): بن لكحل سمير: مدى فاعلية نموذج فكتور فروم للدافعية في التنبؤ برغبة الطلبة في مزاولة الدراسة لما بعد التدرج، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص 8.

(6): حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، ط 1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2001، ص 129.

(7): Léopold Paquay et autres: Former les enseignants professionnels: Quelles Stratégies, quelle Compétence?, 3eme ed, Université Québec, 2003, p14.

(8): بشير معمرية: بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، مجلة منشورات الحبر، 2007، ص 99.

(9): Alain Eddington, Nouveaux sentiers de la Science, Hermann, Paris, 1999, P 48.

(10): عبد الله بوبطانة: تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص ص 17-18.

(11): بن لكحل سمير: مرجع سبق ذكره، ص 5.

(12):http://www.univ-medea.dz/forum/viewtopic.php?f=4&t=2080. 11.06.2010

(13): نقادي محمد :القياس والتقدير والتقويم، ط1 جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، باتنة الجزائر 1993، ص ص 5-6.
(14): النجار محمد عدنان: الكفاءة الإنتاجية والمسؤولية الإدارية، مجلة الإدارة العامة، العدد 35، معهد الإدارة العامة ،الرياض، 2000، ص 19.
(15)http://ejabat :.Google.com..23.05.2010
(16): كاظم عبد النور: دور الأستاذ الجامعي في تحفيز الإبداع الفني، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، 1992، ص 144.
(17): المرجع نفسه، ص 120.
(18): محمد علي محمد: الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1987، ص 22.
(19): جودت عزت عطوي :الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان الأردن، 2001، ص ص 53-45.
(20): عبد الله الرشداني، نعيم جعنيني: المدخل إلى التربية والتعليم، ط02، دار الشروق، عمان، 1996، ص 375.
(21): جميل صليبة: مستقبل التربية في البلاد العربية، ط2، منشورات عويدات، لبنان، 1967، ص 328.
(22): الهاشمي لوكيا وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 79.
(23): حسن شحاته: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، مكتبة الدار العربية، القاهرة، ص 116.
(24): المرجع نفسه، ص 117.
(25): فاطمة عوض صابر: أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، 2002، ص 25.
(26): محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص 28-29.
(27): غريب عبد السميع غريب : الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص 229.
(28)http://www.univ-medea.dz/forum/viewtopic.php?f=4&t=2080 :. 11.06.2010